الأمم المتحدة

A/C.3/52/SR.41

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

17 February 1998
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك،

الثلاثاء، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوزاكا . . . . . (إيطاليا)

ثم: السيد ويصا (نائب الرئيس) . . . . . (مصر)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنـــي في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

97-82890

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/C.3/52/L.26)

١ - الرئيس: قال إن مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة إلى اللاجئين القصر غير المصحوبين (A/C.3/52/L.26) لن تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية. وذكر بأن الأردن، والجمهورية الدومينيكية وجورجيا وكولومبيا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، كما أضافت إسرائيل اسمها إلى القائمة فيما بعد.

٢ - السيدة وهبي (السودان): أعلنت أن أنغولا وطاجيكستان وغينيا - بيساو وكوت ديفوار ومالي والنيجر قد انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع القرار. وقالت إن المقدمين قرروا بعد إجراء مشاورات، إدراج فقرة ٧ جديدة نصها كالتالي:

"تدعو جميع الدول والأطراف الأخرى في النزاع المسلح إلى أن تحترم القانون الإنساني الدولي، وفي هـذا الصـدد، تدعو الدول الأطراف إلى أن تحترم بصورة تامة أحكام اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وما يتصل بها من صكوك، آخذة في اعتبارها في نفس الوقت القرار ٢ الذي اتخذه المؤتمر الدولي السادس والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأن تحترم أحكام اتفاقية حقوق الطفل التي تمنح الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح حماية ومعاملة خاصيتين"؛

ويعاد ترقيم الفقرات الباقية وفقا لذلك.

٣ - وقالت إنها تأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٤ - السيد سبتزر (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلم تعليلا لموقف وفده فقال إن وفده سينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار لأنه يسلم بالاحتياجات الخاصة للاجئين القصر غير المصحوبين وبأوجه ضعفهم وبالمعاملة السيئة التي يلقونها. وينطبق النص بحق على مثل هؤلاء الأطفال جميعا بغض النظر عن الإقليم الذي ينتمون إليه أو طبيعة مشكلاتهم، ولكنه يوجه الاهتمام بشكل واضح إلى الحالة الراهنة التي تعرض حياتهم ذاتها للخطر.

٥ - وأضاف قائلا إنه نظرا لأن مشروع القرار الشامل المعني بحقوق الطفل يتضمن أيضا جزءا كُرس بكامله للأطفال اللاجئين، فإن وفده يقترح أن يولي اعتبار، في المستقبل، لتوحيد عمل الجمعية العامة المتعلق باللاجئين القصر غير المصحوبين في نص واحد. كذلك اعتمدت اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في دورتها لعام ١٩٩٧، توصية متعلقة بالأطفال اللاجئين صيغت بعبارات أكثر اتساما بالطابع العملي، ويحث وفده اللجنة، أن تصوغ قراراتها المقبلة بشأن هذا الموضوع معتمدة على صياغة تلك التوصية وأن تعبر عن ذلك النهج.

٦ - **اعتمد مشروع القرار A/C.3/52/L.26، على النحو المنقح شفويا.**

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع). (A/52/3، 116، 173، A/52/254-S/1997/567، A/52/262، A/52/286-S/1997/647، A/52/301-S/1997/668، A/52/347، 432، 437 **و** A/52/447-S/1997/775)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)** (A/52/66، A/52/81-S/1997/153، A/52/85-S/1997/180، A/52/117، A/52/125، S/1997/334، A/52/133-S/1997/348، A/52/134-S/1997/349، A/52/135، 151، 182، 204، 205، 468، 469 **و** Add.1، 473 **إلى** 475، 477، 483، 489، 494، 498، 548، 567)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)** (A/52/61-S/1997/68)، A/52/64، A/52/125-S/1997/334، A/52/170، 472، 476، 479، 484، A/52/486/Add.1/Corr.1، A/52/490، 493، 496، 497، 499، 502، 505، 506، 510، 515، 522، 527، 583)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)** (A/52/36 و 182)

(هـ) **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)** (A/52/36 و 182)

٧ - **السيد غارسيا غونزاليس** (السلفادور): **قال إنه منذ التوقيع على اتفاق السلام في عام ١٩٩٢ الذي أنهى حربا أهلية دامت ١٢ سنة، شهد بلده تقاربا ديناميا بين مجموعة متنوعة من التيارات الاجتماعية والسياسية، تسعى كلها إلى المحافظة على التعايش السلمي، والتقيد بجميع حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق مزيد من الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد هيأت الحكومة مناخا مواتيا لتحقيق التفاهم المتبادل وبناء الدولة ساعد على استمرار الالتزام السياسي قائما.**

٨ - **وأضاف أن التغيرات الهامة التي جرت على جميع المستويات قد أنعشت الثقة العامة وزرعت الوعي بقيمة التسامح الديمقراطي مع الأفكار وبقيمة الحوار كأسلوب رشيد لتسوية الخلافات. وقد أكد الطابع التعددي المتفتح الديمقراطي للجمعية التشريعية المنتخبة حديثا هذا الاتجاه.**

٩ - **ومضى قائلا، إن الحكومة قد أظهرت علاوة على ذلك، دعمها لحقوق الإنسان بإنشاء مكتب المجلس الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان، الذي يعتبر عمله الممتاز غير المتحيز من أكثر ثمار اتفاق السلام إيجابية. وتعتبر الشرطة المدنية الوطنية المنشأة بموجب الاتفاق قوة أخرى لحماية حقوق الإنسان على نحو فعال.**

١٠ - **وأضاف أن الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي الوقت المناسب لتقييم المنجزات والعقبات المستمرة التي تعترض الإعمال التام للحقوق التي حددها الإعلان ولتبيان كيفية استخدام الإعلان كأداة ضغط وهيمنة من جانب بعض الدول. وقد وردت الالتزامات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان فعلا في إعلان**

وبرنامج عمل فيينا. ومع اقتراب استعراض الخمس سنوات، يتعين على كل بلد أن يقرر كيف يفي بتلك الالتزامات على أفضل وجه، مع مراعاة الظروف الخاصة ومستوى التنمية لمجتمعه، ولكن عليه أن يحاذر من استخدام تلك الظروف وذلك المستوى كحجة تبرر إبطال المبادئ الأساسية.

١١ - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يهدف إلى حماية الأفراد، إلا أن الحقوق الواردة فيه لا يمكن أن تتحقق على نحو تام إلا في إطار اجتماعي معين، تلعب فيه الدول دورا هاما. فهو يفرض معيارا مزدوجا لمعالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي: فهو، من ناحية، يوجه الإدانة إلى مجتمعات بأسرها لتتردى على نحو أعمق في الفقر والتخلف بحجة إعطاء الأسبقية لحقوق مدنية وسياسية معنية بينما من ناحية أخرى، تحرم الأمم من حقها السيادي في الكفاح من أجل تحقيق مستويات أفضل من النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقال إن حقوق الإنسان لا يمكن تجزئتها؛ ولا يمكن إنزال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا سيما الحق في التنمية والسلام إلى درجة رتبة أولوية أدنى.

١٢ - **السيد ويصا (مصر) نائب الرئيس، تولى الرئاسة.**

١٣ - **السيد كريستيان** (غانا): قال إن وفده يرحب بإدماج حقوق الإنسان في الطائفة العريضة لأنشطة الأمم المتحدة بإشراك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في أعمال اللجان التنفيذية الرئيسية الأربع، كما يرحب بدمج المفوضية مع مركز حقوق الإنسان.

١٤ - وأضاف قائلا إنه يوجد في غانا لجنة لحقوق الإنسان والعدالة الإدارية تحقق في انتهاكات حقوق الإنسان وفي حالات الظلم والفساد وإساءة استخدام السلطة والمعاملة غير المنصفة من جانب الموظفين العموميين وفي استطاعتها اتخاذ إجراء علاجي مناسب. كما تقوم اللجنة بتثقيف الجمهور بشأن حقوق الإنسان من خلال الحلقات الدراسية وحلقات العمل، وحملات التوعية الجماهيرية داخل المجتمعات المحلية والأنشطة البرنامجية المجتمعية الموجهة للشباب والقطاعات الأمية من السكان. وتعمل اللجنة حتى الآن بروح موضوعية وحيادية بدون تدخل من الدولة.

١٥ - ومضى قائلا إن وفده يرحب بتوصية رؤساء هيئات الإشراف على معاهدات حقوق الإنسان الست بإنشاء صندوق للتصديق على المعاهدات للمساعدة على تعزيز التصديق العالمي على المعاهدات. وتحاول كثير من البلدان من خلال المساعدة التقنية إدماج معايير حقوق الإنسان الدولية في الأنظمة القانونية الوطنية والهياكل الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون، ومما يؤسف له أن الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء الأخرى للحصول على هذه المساعدة لم تلب بسبب فقدان الأموال. وينبغي تشجيع المفوضية السامية على الاستمرار في جهودها الرامية لتوسيع قاعدة المانحين للمساهمات الطوعية لصالح العمل في مفوضيتها.

١٦ - وأضاف قائلا إن الفقر يمنع التمتع بحقوق الإنسان. وقد ألقت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين الضوء على ما يترتب على الإصلاح الاقتصادي من آثار سلبية في حقوق الإنسان وعلى أهمية الحق

العالمي في التنمية غير القابل للتصرف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحقق فهما أفضل لما يترتب على التكيف الهيكلي الذي لا يضع في اعتباره الحقائق الاجتماعية في البلدان النامية من آثار مزعزعة للاستقرار.

١٧ - وقال إن الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستعراض السنوات الخمس لإعلان وبرنامج عمل فيينا سيهيئان فرصة مثالية لكي نكرس أنفسنا من جديد لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن تتخذ منظومة الأمم المتحدة على الأخص الخطوات المناسبة للتخطيط لبرامجها وأنشطتها المتعلقة بحقوق الإنسان وتنسيقها.

١٨ - **السيد بعلي** (الجزائر): ذكر بأنه بعد مرور مدة طويلة على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حرمت الشعوب التي تعيش تحت السيطرة الاستعمارية من حقوقها، بما فيها حقها في تقرير المصير. وأن الأمر يتطلب من العالم النامي أن يخوض كفاحا يتسم بالعزم والتصميم ليحصل على اعتراف بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في التنمية أساسية كالحقوق المدنية والسياسية. وتتيح الذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الفرصة لتقييم التقدم المحرز ومواجهة التحديات المتمثلة في الحرمان المفرط والأهمية وغياب حكم القانون في كثير من البلدان.

١٩ - وأضاف قائلا إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان كان حدثا هاما لأنه ينبه المجتمع الدولي إلى عدم إمكان تجزئة كافة حقوق الإنسان. إلا أنه لن يحرز تقدم حقيقي في هذا المجال في ظل غياب آليات متابعة دولية لرصد التقيد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها الحق في التنمية، ما دامت المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا الميدان لم تدمج تماما الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحقوق الإنسان في برامجها وأولوياتها. ورغم أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنفيذ الحق في التنمية، يتعين على المجتمع الدولي توفير دعم أكبر لبرامج التنمية. وتعتبر المكانة الهامة الممنوحة للحق في التنمية في الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة والتعهد الذي أخذته على عاتقها في هذا المجال مفوضة الأمم المتحدة السامية الجديدة لحقوق الإنسان خطوة في الاتجاه الصحيح.

٢٠ - ومضى قائلا إن التقيد بحقوق الإنسان وتعزيزها كان الهدف الأسمى لكفاح الجزائر من أجل التحرر. وقد اختار شعب الجزائر إقامة جمهورية ديمقراطية تعددية، تكفل فيها حقوق الإنسان وحقوق المواطن ولا يمكن فيها للانتهاك أن يفتقر. وقد نجحت الجزائر في ظل أشد الظروف صعوبة في إقامة مؤسسات ديمقراطية تعددية بموجب دستور ديمقراطي يصون هذه الحقوق على الدوام كما انضمت إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ومنذ الاستقلال وفرت الجزائر لمواطنيها التعليم والرعاية الصحية والأغذية والمساكن المتيسرة الثمن، وقد أكدت الانتخابات الأخيرة استقرار مؤسساتها الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، أقامت الإصلاحات والمبادرات الأخيرة بحكم القانون على أساس سليم. وقد سار النضال من أجل الديمقراطية جنبا إلى جنب مع الجهود الواسعة النطاق لإصلاح الاقتصاد حتى يتمتع مواطنو الجزائر بثمار التنمية والنمو الاقتصادي، ومع خوض معركة لا هوادة فيها ضد شكل من أشكال الإرهاب على درجة خاصة من الوحشية موجه إلى المدنيين.

٢١ - وقال إن السلطات الجزائرية قد عقدت العزم على اتخاذ جميع التدابير، في إطار القانون والاحترام الصارم لحقوق الإنسان، لضمان أمن الشعب الجزائري. إلا أن النصر الحاسم في النضال ضد الإرهاب لا يمكن أن يتحقق دون تعاون دولي نشط وحازم. وينبغي أن يحارب الإرهاب دون رحمة، والذين يلبّسون الجماعات الإرهابية ثوب الاحترام بتسميتها "جماعات المعارضة المسلحة" هم في الحقيقة شركاء للإرهاب ويتحملون مسؤولية فادحة في المآسي.

٢٢ - واختتم كلمته قائلا إنه لا ينبغي التسامح مع انتهاك حقوق الإنسان، ولا أن يطبق التقيد بحقوق الإنسان على نحو انتقائي أو اختياري أو لأهداف سياسية. وبالمثل، ليس لأحد أن يحاضر الآخرين عن حقوق الإنسان، لأنه لا يوجد في العالم بلد يمكن أن يدعي أنه خال من انتهاكات حقوق الإنسان، مثلما لا يمكن لأي فرد أو منظمة الادعاء بتمثيل ضمير الإنسانية.

٢٣ - **السيد ساليبا** (مالطه): أثنى على جهود منظومة الأمم المتحدة في المساعدة على إقامة مؤسسات وطنية مستقلة وتعددية لحقوق الإنسان، وعلى إدماج المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في القوانين الوطنية، والتشجيع على إنشاء هياكل وطنية وإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون. وقال إن الدور المعزز الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أنشطة حقوق الإنسان يمكن أن يكون مفيدا في تعزيز أخلاقيات الثقة والتعاون بين جميع الأمم. ومن ثم ينبغي أن تستمر جهود الأمين العام الرامية إلى إدماج حقوق الإنسان في أنشطة المنظمة على جميع المستويات، كما ينبغي أن تستمر مشاركة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في أنشطة اللجان التنفيذية الرئيسية الأربع. ولا بد من تطوير قدرات المنظمة بطريقة تمكنها من الاستجابة لاحتياجات حقوق الإنسان على الصعيد الدولي على نحو يتسم بالمبادرة والاستجابة.

٢٤ - وأضاف قائلا إنه ينبغي تعزيز دور مفوضية حقوق الإنسان في كفالة التطبيق الفعال لمعايير حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. كما ينبغي زيادة الوعي بحقوق الإنسان الأساسية من خلال التعليم، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق أكثر قطاعات المجتمع ضعفا وحرمانا.

٢٥ - وأضاف أن مالطة بوصفها عضوا في مجلس أوروبا، قد أيدت الإعلان الختامي وخطة العمل المعتمدين في اجتماع القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات المجلس. كما أكدت مالطة مرة أخرى التزامها الكامل بإعلاء حقوق الإنسان الأساسية كما يتجلى في قرارها بالتقدم للترشيح للجنة مناهضة التعذيب.

٢٦ - ومضى قائلا إن العمل الجماعي الهادف إلى كفالة الحماية الفعالة للحقوق المكرسة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان لا ينبغي تقييده دون داع بالحجج المتعلقة بمسائل السيادة الوطنية. ولذلك تحث مالطة جميع الحكومات على أن تنفذ بشجاعة وفعالية الالتزامات المعقودة بها فيما يتعلق بإعلان وبرنامج عمل فيينا، وكذلك التزاماتها التعاهدية الدولية. كما تحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك على التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان.

٢٧ - **السيد بوزاكا** (إيطاليا)، تولى الرئاسة من جديد.

٢٨ - **السيد القادري** (المغرب): قال إن إعمال الحق في التنمية أداة لحفظ كرامة الإنسان، وكفالة العدالة الاجتماعية ومنع المنازعات. وإن إعماله من مسؤولية الدول بالدرجة الأولى، بيد أن جهودها ستكون عقيمة إن لم تتوفر بيئة عالمية مؤاتية ودعم ثابت من المجتمع الدولي. فإعمال الحق في التنمية يتطلب استراتيجية طويلة المدى قائمة على الاحترام المتبادل بين الأمم، وزيادة المساواة في الفرص للأفراد، وهياكل اقتصادية وتجارية ومالية دولية أكثر عدلا وديمقراطية.

٢٩ - وقال إنه رغم كون موارد المغرب محدودة، فإن نموه الاقتصادي الأخير يعكس نجاحه في كفالة الممارسة التامة للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٠ - وذكر أن المغرب يتخذ تدابير أيضا لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة. وهذه التدابير تشمل تكييف برامج التدريب للمرأة مع احتياجات سوق العمل وتقوية الهياكل الإدارية والتنظيمية المطلوبة لحماية حقوق الموظفات والعمال ذوي الرواتب. كما أحرز تقدم ملموس في مجالات الصحة، ومكافحة الأمية، والدوام في المدارس، والبيئة، والحصول على مياه الشرب وتنقيتها، رغم أنه يمكن القيام بأكثر من هذا، وبصورة أساسية من خلال تقليص أوجه التفاوت الاجتماعي المستمرة.

٣١ - **السيد تِن** (ميانمار): أعرب عن الأمل بأن تتيح عملية الإصلاح الحالية الفرصة لاستعراض جميع آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على نحو دقيق وواسع النطاق. وقال إن بورما تؤيد تأييدا كاملا جميع المبادرات التي تكفل تطبيق معايير حقوق الإنسان تطبيقا يتفق والمعايير المنصوص عليها في إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٣٢ - وأردف يقول إن ميانمار تعتبر الحق في التنمية والمأوى والغذاء والكساء الكافيين، والعيش بسلام وأمان متطلبات أساسية للعيش بكرامة والتي بدونها يصبح إعمال الحقوق الأكثر تعقيدا عملية لا جدوى منها. وقال إن مستوى النمو السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلد ما يمثل متغيرا رئيسيا في الحكم على حالة حقوق الإنسان في بلد نامٍ. علاوة على ذلك، ينبغي جعل الحقوق المجتمعية مساوية في الأهمية لحقوق الفرد؛ فالمبالغة في التأكيد على حقوق الفرد غالبا ما يؤدي إلى تردي المجتمعات.

٣٣ - وأضاف إن الحكومة البورمية، إدراكا منها للأهمية الحيوية للوحدة فيما بين الفئات العرقية للحفاظ على الاستقلال والسيادة ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قد أكدت على تمتين الوحدة العرقية وتعمل على تشجيع النهوض بالمجموعات العرقية من خلال القيام بمشاريع لبناء الهياكل الأساسية في المناطق الحدودية. وقد اعترفت أعداد لم يسبق لها مثيل من المتمردين العرقيين المسلحين بسلطة الحكومة وهي الآن تشارك في تلك المشاريع، والحكومة لا تزال منفتحة لدخول مفاوضات مع الجهات التي لم تفعل ذلك بعد. ولهذا يصعب فهم استمرار إصرار بعض الجهات خارج البلد على أنه ينبغي للحكومة الدخول في حوار سياسي مع "ممثلي الفئات العرقية".

٣٤ - واختتم بقوله إن سياسة ميانمار المؤيدة لمبادئ التعايش السلمي في علاقاتها الدولية، علاوة على سياسة التعامل البناء التي اختطتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، قد أفضيا مؤخرا إلى قبول ميانمار عضوا كاملا في

الرابطة. وهذا تطور لا بد وأن يسهم في السلام والاستقرار والرخاء الإقليمي. أما التطور الإيجابي الآخر الناجم عما بذله مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام من جهود لا تكل فهو الاستعاضة عن هذا المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بمجلس الدولة للسلم والتنمية التابع لاتحاد ميانمار.

٣٥ - **السيد وونيل تشو** (جمهورية كوريا): قال إن الأمم المتحدة يجب أن تواصل الاضطلاع بدور رئيسي في تشجيع ورصد إعمال حقوق الإنسان كما ينبغي لها أن تبسّط وتمتّن آليتها لحقوق الإنسان. ولهذا يرحب وفده باندماج مركز حقوق الإنسان ومفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويأمل في أن تحرز مبادرة المفوض السامي الرامية إلى إجراء تحليل للمساعدة التقنية التي تقدمها هيئات الأمم المتحدة في ميادين متصلة بحقوق الإنسان، تقدما كبيرا. وذكر أن مثل هذه المبادرات يمكن أن تساعد في كفالة اندماج أفضل لحقوق الإنسان في الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة برمتها.

٣٦ - وأضاف يقـــول، فيما يتعلق بالحق في التنمية، إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل البناء على أساس ما أحرز من زخم من خلال القرار ٧٢/١٩٩٧ الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان. وأعرب عن الأمل في أن يتمكن فريق الخبراء الحكومي الدولي من استنباط استراتيجية ذات اتجاه أكثر شأنا بالطابع العملي لتلك المسألة. وقال إن التنمية الاقتصادية التي لا تشجع احتراما أكبر لحقوق الإنسان والديمقراطية تعتبر إنجازا أجوف. ولذلك يرحب وفده بالجهود المستمرة التي يبذلها المفوض السامي لبناء شراكة عالمية على أساس نهج متكامل وشمولي إزاء حقوق الإنسان.

٣٧ - ومضى يقول إن العنف ضد المرأة يعتبر إهانة خطيرة للكرامة البشرية ولحقوق الإنسان الأساسية. وإنه لا ينبغي الاستهانة بالمعاناة التي لا تطاق والتي قاستها النساء اللواتي استرقهن العسكر لأغراض جنسية خلال الحرب العالمية الثانية، اللواتي يدعين "نساء الترفيه" بحجة أن هذه المعاناة من مسائل الماضي. وأضاف أن وفده يؤكد مجددا دعمه للتوصيات التي قدمها المقرر الخاص بشأن العنف ضد المرأة، والتي أكدت على تدابير محددة ينبغي للحكومة اليابانية أن تتخذها، لتصحيح الحالة، بما في ذلك قبول المسؤولية القانونية، ودفع تعويض لكل فرد من الضحايا وإصدار اعتذار علني خطي لكل منهن. وأعرب عن أسفه لأنه لم تتخذ خطوات مهمة حتى الآن لتنفيذ تلك التوصيات أو الاستجابة إلى طلبات الضحايا أنفسهن. وقال إن ما بذل من جهود لتقديم تعويضات من خلال موارد خاصة، والتي يعتبرها معظم الضحايا الكوريات غير مقبولة، لا تشكل حلا صالحا لهذه المشكلة الشديدة الحساسية. ويجب بذل جهود صادقة دون مزيد من التأخير لتقديم تعويض مقبول إلى الضحايا برمتهن لكي يتمكن من استعادة كرامتهن وشرفهن. وأعرب عن أمله في أن يقوم المجتمع الدولي برصد ما أحرز من تقدم بشأن المسألة إلى أن تعالج شواغل الضحايا على نحو كامل.

٣٨ - وأضاف بأن حكومته ملتزمة بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي بغية تمتين عملية التحويل الديمقراطي في العالم. ولما كان اختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي في بعض أرجاء العالم يقوض أركان هذا الاتجاه الإيجابي، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحاول إعادة التوازن وأن يجعل الديمقراطية أكثر قابلية للاستدامة. وأشاد في هذا الصدد، بحلقة العمل الإقليمية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ لما أحرزته من تقدم في تشجيع التعاون الإقليمي في ميدان حقوق الإنسان.

٣٩ - **السيد أييوا** (نيجيريا): قال إن الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واستعراض السنوات الخمس لإعمال إعلان وبرنامج عمل فيينا يتيحان فرصة خاصة لجرد التقدم المحرز والمشاكل التي تمت مواجهتها ولتشجيع روح جديدة في تقاسم المسؤولية، مع الابتعاد عن الانتقائية والتحيز عند تقييم حالات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء. وقال إن نيجيريا طرف في جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية وإنها تؤمن بالطابع العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وبعدم قابليتها للتجزئة.

٤٠ - وحث المجتمع الدولي على كفالة عدم اضمحلال الثقة فيما يبذل من جهود لضمان التمتع بحقوق الإنسان من خلال إعمال الصكوك الدولية. وقال إنه لا ينبغي للدول القوية اتخاذ تدابير عقابية من جانب واحد ضد دول أضعف منها بحجة ارتكابها لمخالفات مزعومة لحقوق الإنسان. كما أن تسوية الحسابات السياسية بحجة الاهتمام بحقوق الإنسان يقوض الجهود الحقيقية لتعزيز هذه الحقوق ويخلق مظهر التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٤١ - واختتم بقوله إن نيجيريا لا تزال ملتزمة بالكامل بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا وبواجباتها كطرف في عهدي حقوق الإنسان. وأن حكومته أنشأت لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وأعادت العمل بأمر الإحضار، واستبعدت الضباط العسكريين من الخدمة كأعضاء في المحاكم، وشكلت فريقا رفيع المستوى لاستعراض قضايا الموقوفين والمسجونين. وإن نيجيريا عكفت على تنفيذ برنامج انتقالي على مراحل سيؤدي إلى انتخاب حكومة مدنية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وقد تم إحراز الأهداف الرئيسية في البرنامج، بما في ذلك إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية، وتسجيل خمسة أحزاب سياسية وإجراء انتخابات لجميع المجالس الحكومية المحلية. وقال إن الديمقراطية أصبحت راسخة القدم فعلا على الصعيد الشعبي، وحدد موعد لإجراء انتخابات تشريعية على مستوى الدولة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وأن بلده لا يزال ملتزما بجدوله الزمني للعملية الانتقالية وأنه يتكل على دعم المجتمع الدولي.

٤٢ - **السيد هينز** (كندا): قال ما من حكومة تحتكر سمو الأخلاق فيما يتعلق بحقوق الإنسان. إلا أن الدول تجبر على الانتباه عندما تُخرق الالتزامات المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ففي تشرين الأول/أكتوبر، اتخذت رابطة الشعوب البريطانية خطوة مهمة بتحديدها أهدافا ثابتة سيتعين على حكومة نيجيريا أن تفي بها إن كانت ترغب في البقاء عضوا في هذه المنظمة. كما أن التعاون الكامل مع المقرر الخاص الذي عين حديثا من شأنه إعطاء إشارة مهمة تدل على التزام نيجيريا بالعودة إلى الديمقراطية والمشاركة الكاملة في المجتمع الدولي.

٤٣ - وأعرب عن الأسف لعدم وجود ما يدل على أي التزام من جانب حكومة العراق التي تواصل استهتارها السافر بحياة مواطنيها وحقوقهم الإنسانية. فالنظام يواصل الحكم بالإرهاب، والوحشية، والاعتقال والسجن والإعدام، بصورة عشوائية، ليحتفظ بقبضته على زمام السلطة.

٤٤ - وأضاف أنه في ميانمار، رفض النظام العسكري الامتثال لقرارات الأمم المتحدة المتكررة ولم يعط أي أمل في إجراء حوار مع المجتمع الدولي بشأن مسائل حقوق الإنسان. وأنه في شهر آب/أغسطس، انضمت كندا إلى

بلدان أخرى في فرض تدابير اقتصادية انتقائية على ذلك البلد للإعراب عن جدية قلقها بشأن قمع الحرية السياسية.

٤٥ - وأردف يقول إن كندا انضمت إلى آخرين في مناشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. فالحالة الاقتصادية الصعبة في هذا البلد، مهما بلغت خطورتها، لا تبرر استمرار انتهاكات حقوق الإنسان.

٤٦ - واستطرد يقول إنه رغم أن حكومته متفائلة من مستوى الحوار الذي أقامته مع كوبا، فإنها لا تزال قلقة من عدم احترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين الكوبيين، على النحو الذي أوضحته مؤخرا معاملة الصحفيين المستقلين في كوبا واعتقال أربعة ناشطين في مجال حقوق الإنسان.

٤٧ - وقال إن كندا خاب أملها في تقاعس الحكومة الإيرانية الجديدة عن اتخاذ إجراء بشأن مسائل حقوق الإنسان، وأنها تحث الحكومة المذكورة على أن تأخذ على محمل الجد تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب العرقي (A/52/477)، واحترام الحرية الدينية للبهائيين وغيرهم من الفئات وأن تتعاون على نحو أكمل مع الممثل الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

٤٨ - وقال إن الانتهاكات الخطيرة للغاية لحقوق الإنسان لا تزال مستمرة في أفغانستان. وأدان القيود التي لا تطاق المفروضة على حقوق المرأة وطالب جميع الفصائل الأفغانية باحترام التزامات هذا البلد الدولية في مجال حقوق الإنسان والتعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق تسوية سلمية.

٤٩ - وذكر أن بعض الدول يحاجج بأن قمع حقوق الإنسان ضروري لتشجيع الاستقرار والتنمية الاقتصادية. وإن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. ففي حين أن كندا تعترف بالخطوات الكبيرة التي قطعتها الصين في السنوات الأخيرة في مجال تحسين مستويات معيشة شعوبها، فإنها تشعر مع ذلك أنه ينبغي على الصين أن تبذل جهدا أكبر لاحترام حرية الكلام، والدين والانشقاق السلمي في جميع أرجاء البلد وفي التبت بشكل خاص. ورحب بتوقيع الصين مؤخرا على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأعرب عن أمله في أن تتخذ إجراء مشابها بشأن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وقال إنه مما يدعو للتشجيع أيضا ما أبدته حكومة الصين من استعداد لمناقشة قضايا حقوق الإنسان بصراحة.

٥٠ - وأضاف أن كندا ترحب أيضا باستعداد إندونيسيا لمناقشة حقوق الإنسان وتشعر بالتشجيع من استمرار التعاون بين لجنتيهما الوطنيتين لحقوق الإنسان. إلا أن استمرار انتهاكات حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير يدعو للقلق. ودعا السلطات في تيمور الشرقية إلى احترام الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق الإنسان وحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس في مواجهة ارتفاع مستوى العنف.

٥١ - وأردف يقول إنه يرى أن الإطاحة بحكومة سيراليون بالعنف قد أدى إلى انهيار القانون والنظام وانتشار الانتهاكات لحقوق الإنسان. وأيد ما يبذل من جهود لإعادة تنصيب الحكومة الشرعية وإعادة السلام.

٥٢ - وأعرب عن قلق كندا العميق من الصراع العنيف في جمهورية الكونغو وما نجم عنه من خسائر في الأرواح. وقال إن الإطاحة بالقوة برئيس انتخب بطريقة ديمقراطية أمر غير مقبول. وأعرب عن أسف كندا الشديد لتدخل قوات أجنبية وطالب النظام الجديد بفتح حوار بنّاء وإظهار احترام كامل لحقوق الإنسان.

٥٣ - وقال إن كندا يساورها قلق بالغ أيضا من استمرار الأزمة في بوروندي وحالة حقوق الإنسان في هذا البلد. وطالب بإغلاق معسكرات إعادة التجمع فورا وإعادة إدماج الأشخاص الموجودين فيها في مجتمعاتهم الأصلية. وأضاف أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية المشاركة في حوار حقيقي وتأييد الجهود المبذولة لإيجاد حل سلمي. وأن وفده يطلب من جمهورية الكونغو الديمقراطية احترام جميع حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية احتراما كاملا، وحث الحكومة على فتح الباب على مصراعيه أمام المنظمات الإنسانية ومنحها ضمانات أمنية كافية لتساعد اللاجئين والمشردين في هذا البلد.

٥٤ - وأردف يقول إن الصراع الداخلي في إحدى الدول غالبا ما يستغل لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان. وإن الحكومة التي لا تحترم حقوق مواطنيها أثناء بذلها الجهود لقمع الإرهاب أو المعارضة المسلحة سرعان ما تفقد ثقة وولاء شعبها. وأضاف أن النزاع الداخلي في السودان يسبب مشقة ومعاناة كبيرتين؛ وأن جميع الأطراف تتحمل المسؤولية عن انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وأنه لا يزال يأمل في التوصل إلى تسوية للحرب الأهلية في البلد المذكور عن طريق التفاوض.

٥٥ - واستطرد يقول إنه رغم قيام قوات المغاورين في كولومبيا بانتهاكات متكررة للقانون الإنساني الدولي، فإن الحكومة تتحمل مسؤولية حماية حقوق الإنسان وينبغي لها أن تحقق في الفظائع التي ارتكبتها المنظمات شبه العسكرية وإنزال العقاب بفاعليها وأن توفر مزيدا من الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ورحب بشدة بتعاون الحكومة مع مفوضية حقوق الإنسان.

٥٦ - وقال إن الصراع في سري لانكا يؤكد أهمية حماية السكان المدنيين وواجب الدول بالدفاع عن حقوق الإنسان. ورحب بتصديق سري لانكا على البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وحث جميع الأطراف على العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وقال إن كندا تشجب الاعتداءات الإرهابية الأخيرة التي جرت في كولومبو.

٥٧ - وتابع يقول إن الكنديين روعتهم أيضا المذابح الجارية في الجزائر ويدينون أشد الإدانة الإرهابيين الذين قاموا بهذه الاعتداءات الوحشية على الناس الأبرياء. ولهذا فإن بلده يؤيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي بدأتها السلطات الجزائرية ويحث السلطات المكلفة بمحاربة الإرهاب على توخي اليقظة في مجال احترام حقوق الإنسان.

٥٨ - وقال إن كندا تعترف بما بذلته حكومة رواندا من جهود لإعادة إدماج أكثر من مليون لاجئ وترحب بإجراء أول محاكمات تتعلق بالإبادة الجماعية وبالجهود المستمرة للقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب. إلا أن

كندا يساورها قلق عميق من تصاعد العنف العرقي في شمال غربي رواندا وطالب جميع الأطراف باحترام حقوق الإنسان احتراما كاملا ودقيقا.

٥٩ - وأضاف أن كندا ترحب بما تبذله هايتي من جهود لبناء مجتمع سلمي وديمقراطي وتؤمن بأن إنشاء الشرطة الوطنية الهايتية يعد خطوة مهمة نحو الاحترام الأكمل لحقوق الإنسان. إلا أن وفده قلق إزاء بطء خطوات الإصلاح القضائي والظروف اللاإنسانية للاحتجاز.

٦٠ - وذكر أن كندا تشعر بالتشجيع إزاء ما أحرز من تقدم مؤخرا في مجال تنفيذ التزامات حقوق الإنسان في غواتيمالا وتؤيد بشدة بعثة التحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا التي يعد عملها أساسيا لإحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان وللتنفيذ الناجح لاتفاقات السلام.

٦١ - وشدد في ختام كلامه على أن كندا، التي وجدت أن هيئات رصد المعاهدات التي تقدم إليها التقارير أن سجلها في مجال حقوق الإنسان لا يفي بالمطلوب أحيانا، وملتزمة بمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان التابعة لها. وحث على إقامة أوسع تعاون ممكن في مجال إعمال حقوق الإنسان لجميع الناس في كل مكان.

٦٢ - **السيد الحريري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن إعلان وبرنامج عمل فيينا أكدا عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها، إنه لابد للمجتمع الدولي من أن يعامل حقوق الإنسان على النطاق العالمي بطريقة عادلة ومتساوية وعلى قدم المساواة وبالقدر ذاته من التشديد واضعا في اعتباره مغزى الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية.

٦٣ - أضاف أن الدستور السوري يؤكد بشدة على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وكذلك على سيادة القانون وعلى نزاهة القضاء واستقلاله. وقال إن واجب الدولة حماية المجتمع والفرد من خلال تطبيق القانون والتدابير التشريعية. وقد انضمت الجمهورية العربية السورية إلى ١١ صكا من صكوك حقوق الإنسان بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومعظم اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

٦٤ - وقال إن العملية الديمقراطية في الجمهورية العربية السورية تتقدم بثبات على نحو يتمشى مع الصكوك والمعايير الدولية والخلفية والتاريخية والثقافية والاقتصادية والدين للبلد. وأضاف أن المواطنين السوريين يتمتعون بحقوقهم الديمقراطية في التعددية السياسية والاقتصادية وهذا أحد الإنجازات الكثيرة التي حققها البلد في الربع الأخير من القرن. وأوضح أن حقوق المرأة ودورها يحظيان بأهمية خاصة بوصف ذلك عاملا لا غنى عنه في نمو الأمة وتطورها.

٦٥ - وأضاف أنه من الصعب فهم صمت المجتمع الدولي إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق المواطنين العرب على يد القوات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة والجولان السورية ولبنان الجنوبي. وقال إن اسرائيل رفضت

باستمرار التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، والتي أكدت تقاريرها الطبيعة المتعمدة للإساءات التي يتعرض لها المواطنون العرب.

٦٦ - ومضى يقول إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يمتنع عن استخدام قضايا حقوق الإنسان لأغراض سياسية، وأن يثبت نزاهة وتماسكا في تعامله مع الانتهاكات. وعليه أن يعارض ممارسات من قبيل التطهير الإثني والاحتلال الخارجي والترحيل الجماعي، وأن يصر على التقيد الصارم بصكوك حقوق الإنسان الدولية، وينبغي له ألا يميز بين الحريات الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بالتشديد على أن حق الفرد بمحاكمة عادلة هو كحقه في الغذاء والعناية الطبية. وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي الامتناع عن استخدام أساليب الإكراه والأساليب الديمقراطية في العلاقات الدولية، وعن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بحجة حماية حقوق الإنسان لفرد ما. وعليه أيضا أن يعمل وفق سلطة مؤسسات الأمم المتحدة المعينة أو المنتخبة المعنية بحقوق الإنسان وأن لا يتجاهل آراء الدول بشأن القضايا التي تمسها بصفة خاصة.

٦٧ - وأعرب عن استعداد وفد بلده لمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة معتمدا على خبرة هيئاتها المعنية بحقوق الإنسان لتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار والسلام لجميع الأفراد.

٦٨ - **السيد مرزوقي** (ماليزيا): قال إن الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٨ ستكون مناسبة للمجتمع الدولي لقياس التقدم الهام المحرز حتى الآن، والأهم من ذلك، للدخول في حوار بناء بشأن القضايا الكامنة في لب الفكر الراهن المتعلق بحقوق الإنسان. ورغم أن البعض قد يقول إنه لم يحدث قط خلال التاريخ البشري أن استمتع مثل هذا العدد الكبير من البشر بثمرة الديمقراطية والحرية، فإنه لا يمكن أن ينكر، من حيث الأرقام المطلقة، وجود أعداد من الناس مازالت ترزح تحت اغلال الفقر والحرمان والخوف بالرغم من تدوين حوالي ٧٠ صكا من صكوك حقوق الإنسان نافذة المفعول حاليا.

٦٩ - وأضاف أن الذكرى السنوية يجب أن تكون حافزا لاستعراض وثائق حقوق الإنسان ومدى تطبيقها. وإنه ينبغي الاستماع إلى آراء البلدان التي لم تكن دولا أعضاء حين اعتمد الإعلان العالمي، وأعرب عن شعور بلده بالتشجيع للبيان الذي أدلت به مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والذي قالت فيه إن الإعلان العالمي هو وثيقة حية.

٧٠ - استطرد قائلا إن المجتمع الدولي باعتماده إعلان وبرنامج عمل فيينا، أكد الترابط الجوهري بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، ولكن مازال عليه أن يتوصل إلى اتفاق بشأن كيفية جعل هذا الترابط ممكنا عمله، أي كيفية ترجمته إلى مكاسب حقيقية على الأرض. وحذر أن تسفر الجهود المبذولة لدمج حقوق الإنسان في كامل مجموعة أنشطة الأمم المتحدة عن ضغوط سياسية لفرض شروط على الأنشطة الإنمائية المشروعة التي تقوم بها البلدان النامية. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي، بدلا من ذلك، أن يتصدى للمشكلة المتمثلة في التركيز الحالي على الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧١ - وتابع كلامه قائلا إنه مازال يترتب على المجتمع الدولي أن يدخل في حوار هادف بشأن مسألتي عالمية المعايير وعالمية النهج في ميدان حقوق الإنسان. فإن مفهوم عالمية حقوق الإنسان يجب أن يرتكز على الاعتراف بالخصوصيات الثقافية والجغرافية والتاريخية كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أهمية التسامح والتفهم وآداب السلوك العامة. وأضاف قوله إنه إذا كان للمجتمع الدولي أن يقيم حوارا متمدنا وبناء ويجب التوفيق بين موقف البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من القضية.

٧٢ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالدعوات لضم إعلان الحق في التنمية إلى شرعة حقوق الإنسان الدولية وعلى قدم المساواة مع عناصرها المكونة الأخرى. وقال إن تشديد الإعلان على كل من الحقوق الفردية والحقوق الجماعية له مغزى. وإن وفد بلده يشعر بالارتياح من تأكيدات المفوضة السامية المتكررة على أنه سيتم تأكيد أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية وأنه ستبذل الجهود لدمجها مع الحقوق المدنية والسياسية.

٧٣ - وأعرب عن تأييد وفد بلده لوجهة نظر المفوضة السامية التي أعربت عنها في الفقرة ٤٨ من تقريرها (A/52/36) بأن الزيارات للأقطار هي "أداه أساسية لنظام الإجراءات الخاصة بغرض اكتساب رؤية موضوعية لواقع الحالات" وقال إن الإجراءات الإدارية والمبادئ التوجيهية المتصلة صراحة بالزيارات التي تتم بصفة رسمية ينبغي أن تتاح للحكومات بأسرع وقت. وإن وفد بلده قد أحاط علما باهتمام كبير بالتحليل الوشيك للمساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان وأضاف أنه لا يجب فصل صياغة هذا التحليل ومتابعته عن العملية الحكومية الدولية، وأن آراء الحكومات يجب أن تحظى بالاهتمام اللازم.

٧٤ - وأعرب عن ترحيب وفده بالتزام المفوضة السامية بكفالة حسن التوازن الجغرافي في التعيينات في الوظائف العالية في مكتبها مما يساعد في اشتراك جميع المناطق في العالم في جهد مشترك من أجل تعزيز حقوق الإنسان وأعمالها. وأضاف أن هذا بدوره سيبدد إلى حد كبير الأفكار العامة القائلة بأن حقوق الأنسان هي قضية لا تهم إلا بلدانا معينة.

٧٥ - وأعرب عن شعور وفده لالتزام المفوضة السامية بتشجيع روح الحوار البناء بشأن حقوق الإنسان، ولتصميمها على إقامة جسور فيما بين جميع المناطق في العالم من أجل تعزيز الثقة والأمل بمكتبها.

٧٦ - **السيد بندورا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): هنأ المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان على الدور الصعب الذي يضطلع به في بوروندي واتفق معه على أن الحرب الأهلية في بوروندي قد تصاعدت خلال السنة الفائته وأن انتهاك حقوق الإنسان استمرت كنتيجة مباشرة لذلك. وأعرب عن قلق جمهورية تنزانيا المتحدة وسائر بلدان البحيرات الكبرى لأن الطابع المستديم للنزاع في بوروندي يضر بالتمتع بحقوق الإنسان في ذلك البلد، ووافق أيضا على أن تكاثر السلاح في بوروندي قد أجج الحرب المدنية وأنه ينبغي وقف تدفق الأسلحة إلى البلد المذكور بواسطة حظر دولي لتوريد الأسلحة إلى الفرقاء المتنازعين.

٧٧ - وأعرب عن اعتقاد حكومته الدائم بأن تراث التعنت السياسي والنزاع في بوروندي يساهم في انتهاكات حقوق الإنسان وهذا هو السبب الذي من أجله تحاول بلدان المنطقة مساعدة بوروندي على الخروج من الأزمة الحالية عن طريق الحوار الهادف إلى انتقال سلمي إلى الديمقراطية.

٧٨ - واردف يقول إنه على الرغم من استيلاء العسكريين على السلطة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، أخذت المنطقة على عاتقها مواصلة المبادرة الرامية إلى ضمان استمرار المفاوضات وتعميقها تحت رعاية عملية موانزا للسلام. وبعد الانقلاب بوقت قصير، وضعت قمة أروشا الإقليمية شروطا ينبغي توفرها. ووافقت على فرض عقوبات اقتصادية بانتظار استئناف المفاوضات. وعند اقتناع المنطقة بالتزام السلطات العسكرية الواضح بإعادة البلد إلى طريق الديمقراطية من خلال الحوار الحقيقي ستكون العقوبات قد حققت غرضها وترفع.

٧٩ - واستطرد يقول إنه بالرغم من فرض عقوبات، ظلت المنطقة تتحسس بمحنة الرجال والنساء والأطفال المتأثرين بالنزاع. وبغية معالجة الشواغل الإنسانية، قررت المنطقة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ السماح لبوروندي باستيراد بعض السلع مثل غذاء الأطفال والاحتياجات الأساسية للرضع والمرضى في المستشفيات، والمواد الطبية والمخبرية لحالات الطوارئ، وكميات محدودة من الكيروسين من أجل سلسلة تبريد اللقاحات. وتقرر أيضا الإذن بالرحلات الجوية الطارئة على أساس كل حالة بمفردها، وبالسماح لموظفي الأمم المتحدة وسواها من وكالات الأنشطة الإنسانية باستخدام الطرق المحظورة للدخول إلى بوروندي وللخروج منها.

٨٠ - وأضاف يقول إنه عمد، لذلك، إلى تغيير العقوبات تدريجيا من أجل التخفيف من معاناة الشعب في بوروندي. وينبغي إدراك أن هدف هذه العقوبات ليس تأديبيا، بل هي تهدف إلى مساعدة عملية السلام كحافز على المفاوضات. وقد التزمت المنطقة باستعراض هذه العقوبات باستمرار ولتلبية احتياجات الناس في بوروندي. ومن المؤسف أن السلطات في بوروندي لا تبدي استعدادا للمفاوضة وتختلق الأعذار لعدم إقامة حوارات.

٨١ - وتابع يقول إن هذه هي حقيقة الحالة على الأرض. ولذا يشعر وفد بلده بالجزع من تشويه الحقائق ومن التأكيدات المغرضة التي أوردها المقرر الخاص في تقريره الذي أدعى فيه أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها المنطقة على السلطة العسكرية في بوروندي هي انتهاك لحقوق الإنسان. فالأمر على عكس ذلك لأن فرض العقوبات كان بهدف دعم حقوق الإنسان في بوروندي ويجب أن تستمر إلى حين ظهور إشارات واضحة بأن السلطات العسكرية مستعدة لاستئناف الحوار من أجل الوصول إلى السلام. ومن المؤسف، أن المقرر الخاص، ولأسباب سياسية خاصة واضحة، قد اختار تشويه الحقائق. فمن المعلوم أن العقوبات المفروضة على جميع المنتوجات الغذائية وعلى جميع البنود المتصلة بالمواد التعليمية ومواد البناء والدواء والزراعة قد عـُلقت في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وسـُمح بإدخال كميات قليلة من الوقود لاستخدامها من قبل الوكالات العاملة في المجال الإنساني. وأعربت المنطقة عن موقفها بطريقة لا لبس فيها مؤكدة أن الحظر سيرفع ما أن يترسخ الحوار.

٨٢ - ومضى يقول إنه لهذا السبب يعترض وفده بشدة على ما ورد في تقرير المقرر الخاص وخاصة تأكيداته بشأن العقوبات، وبشأن وضعها وتطبيقها. فلقد فرضت العقوبات في سياق خاص ولها هدف محدود، هو السلام وقد أيدته منظمة الوحدة الافريقية، وينبغي للمقرر الخاص أن يدعمه لا أن يقوضه. كما يعترض وفده بشدة على

اقتراح المقرر الخاص فرض حظر لتوريد الأسلحة إلى بلدان منطقة البحيرات الكبرى عموما. لأن في ذلك محاولة لانتهاك سيادة بلدان المنطقة ولإعطاء انطباع خاطئ وأن مشاكل بوروندي تنبع من هذه البلدان.

٨٣ - وأعرب عن أمله أن يمتنع المقرر الخاص في المستقبل عن إصدار مثل تلك التقارير المنحازة والمضللة. وقال إنه بالرغم من تشويهاته وادعاءاته ستواصل جمهورية تنزانيا المتحدة وبلدان المنطقة مساعدة بوروندي لمتابعة الحوار مع المجتمع الدولي في طريقها إلى السلام والديمقراطية. وستكون جمهورية تنزانيا المتحدة بوصفها جارة مسؤولة، حاضرة لمساعدة الشعب البوروندي حالما يتمكن من التغلب على الصعوبات الراهنة.

٨٤ - **السيدة وهبي** (السودان): تكلمت، ممارسة حقها في الرد على بيان أدلى به ممثل لكسمبرغ في جلسة سابقة نيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى تتطلع إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فتساءلت عما إذا كانت البلاغات المذكورة في ذلك البيان عن انتهاكات حقوق الإنسان في السودان ترتكز إلى وقائع ثابتة. فهناك إبلاغات عن انتهاكات لحقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء لكن الاتحاد الأوروبي اختار أن يذكر بلدانا ومناطق يقع معظمها تقريبا في العالم النامي.

٨٥ - وأضافت تقول إن نهج الاتحاد الأوروبي يعكس الفكرة العامة بأن انتهاكات حقوق الإنسان هي متصلة بشكل ما بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي حققها بلد من البلدان أو منطقة من المناطق. وأنه ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يتذكر في المستقبل أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الحق في التنمية الذي نأمل أن يكون الاتحاد الأوروبي ما زال يقر به كأحد حقوق الإنسان المعترف بها.

٨٦ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها باعتراف الاتحاد الأوروبي بتعاون حكومة بلدها مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان وآليته الخاصة بحقوق الإنسان. وقالت إن جهود السودان الصادقة في ميدان حقوق الإنسان مستمدة من التزام الحكومة السودانية بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان لشعبها.

٨٧ - وقالت إن حكومة بلدها تبذل كل جهد للتأكد مما إذا كانت القوات المنخرطة في النزاع في جنوب السودان ستحترم القانون الإنساني الدولي، وخاصة حماية المدنيين، احتراما تاما وليس سرا أن عملية شريان الحياة في السودان هي مبادرة أطلقتها حكومة بلدها هدفها تقديم الغوث والمساعدة الإنسانية للشعب المنكوب في جنوب السودان. وأضافت أن الجهود التي تبذلها حكومتها لإشاعة السلام معروفة تماما من الاتحاد الأوروبي.

٨٨ - وأضافت أنه يجب ألا يتعامى الاتحاد الأوروبي عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الطائفة المتمردة الوحيدة المتبقية في الجنوب، وعليه أن يعترف بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومتها في ميدان حقوق الإنسان والمحافظة على السلام.

٨٩ - وقالت، مشيرة إلى بيان سابق كان أدلى به ممثل اليابان، أن وفد بلدها يؤيد نهج اليابان في معالجة القضايا المتصلة بحقوق الإنسان من خلال التعاون. وأنه كان ينبغي أن يؤدي هذا النهج إلى إحجام اليابان عن اختيار بضعة بلدان محددة أعربت بشأنها عن قلقها في مجال حقوق الإنسان.

٩٠ - **السيد تشو سو هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تكلم ممارسا حقه في الرد فقال إن وفد بلده يرفض رفضا قاطعا ادعاءات لا أساس لها والتي أدلى بها ممثل كندا في وقت سابق وأضاف أنه يجب ألا تتظاهر كندا بأنها "ملاك" في ميدان حقوق الإنسان وأعرب عن قلق وفد بلده الشديد بسبب إقدام كندا، لغايات سياسية خاصة بها، على استغلال الصعوبات التي تعاني منها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حاليا بسبب الكوارث الطبيعية لتشوه سمعتها.

٩١ - وأعرب عن امتنان حكومته الشديد لكون كندا من البلدان التي بذلت الجهد لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتقديم المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، هذا لا يبرر استغلالها المساعدة الإنسانية لغرض شرير يتمثل في توجيه اتهامات سياسية شريرة ومنحازة إلى دولة ذات سيادة. وينبغي لكندا أن تنظر في انتهاكات حقوق الإنسان لديها بدل أن تطلق اتهامات ضد بلدان أخرى متعددة وتتظاهر بأنها ما يُسمى بحامية حقوق الإنسان في العالم.

٩٢ - **السيد فرنانديز بلاسيوس** (كوبا): تكلم ممارسا حقه في الرد فذكر بأن ممثل كندا قال في وقت سابق إن ليس هناك حكومة واحدة تحتكر التقيد بحقوق الإنسان. ومن المؤسف أن الوفد الكندي لم يأخذ هذه الحقيقة في الحسبان في إشارته الأولى إلى بلده.

٩٣ - وقال إن كوبا وكندا تجريان حوارا ثنائيا بناء بشأن مسائل متعددة تهم البلدين بما فيها مسألة حقوق الإنسان. وفي هذا السياق شرح الوفد الكندي لممثلي كندا أن من يسمون "بالصحفيين المستقلين" الذين أشارت إليهم كندا سابقا، ليسوا في الواقع مستقلين ولا صحافيين. إنهم مرتزقة مأجورون في خدمة دولة عظمى. وذكر أن كوبا قد وزعت في وقت سابق على الوفود بيانا صحافيا يصف الأنشطة الحقيقية التي يقوم بها من يُسمون بالصحافيين.

٩٤ - وأضاف أن العلاقات الثنائية مع كندا قد مكنت الوفد الكوبي من أن تبلغ ممثلي البلد المذكور بوجهة نظر قطاعات واسعة من المجتمع المدني في كوبا بشأن ممارسة حقوق الإنسان من قبل سكان كندا الأصليين، خاصة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي ما زال ينبغي إحراز تقدم كبير بشأنها.

٩٥ - وذكّر الدول التي تعتبر نفسها ضمير الإنسانية مثل النرويج والتي قدمت قوائم طويلة بالشواغل المتصلة بالبلدان النامية بأنه من الأفضل لها أن تنظر إلى مجتمعاتها لأنها بعيدة عن تغيير نماذج لبلدان الجنوب. فهذه البلدان تعي جيدا المغزى الحقيقي لحقوق الإنسان فلقد عانت من انتهاكات لهذه الحقوق طيلة قرون من الفقر والظلم والتمييز.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.

- - - - -